

منشور تعريفات (رقم ٧٥) لسنة ٢٠٢٢

ت ٧٥

السادة جمرك /

تحية طيبة وبعد،

إحافاً لمنشور تعريفات رقم ٤١ لسنة ٢٠١٦

نظراً لما تلاحظ عند الافراج عن العديد من البيانات الجمركية مع عدم سداد ضريبة الجدول بقيمة ١٥ جنيه للتر الكحول الإيثيلي علي بعض تلك البيانات وعدم سداد ضريبة القيمة المضافة بفئة ١٤% علي بيانات اخري وذلك بالمخالفة لقانون الضريبة علي القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ، وكذلك عدم الالتزام بما جاء بالفقرة ثالثاً من المادة ٥٩ من اللائحة التنفيذية بالقانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته الصادرة بقرار السيد الدكتور وزير المالية رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٦ (مرفق صورة).

برجاء التنبيه مشدداً على المواقع التنفيذية تحت رئاسة سيادتكم بالالتزام بقواعد الافراج الجمركي عن الكحول الإيثيلي وتحصيل كلا من ضريبة الجدول وضريبة القيمة المضافة عليه وفقاً للفتاى المقررة قانوناً.

رجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم نحو اذاعته على الإدارات المختصة التابعة لسيادتكم.

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام والتقدير،

رئيس الإدارة المركزية  
للتعريفات والقيمة والمنشأ

هنا / احمد  
١١١٨

مديرعام  
الإدارة العامة للتعريفات

ايمن كامل  
"د/ايمن ابراهيم كامل"

مدير إدارة  
الضرائب غير الجمركية

هالة محمد مصطفى  
"هالة محمد مصطفى"

مصلحة الجمارك المصرية  
الإدارة العامة لبحوث سلع الجودول  
صناديق رقم ٧١٢  
٢٠١٦

السيد الأستاذ / مدير عام الإدارة العامة للبحوث الجمركية

والمشرف على أعمال الإدارة العامة للتعريفات بمصلحة الجمارك المصرية

مبنى الإسكندرية - باب ١٤ مبنى A3 الدور الرابع

تحية طيبة وبعد

- يرجى التكرم بالإحاطة بأنه بصدر القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ الصادر بشأن الضريبة على القيمة المضافة فإنه وفقا لما ورد بسلع وخدمات الجدول المرفق للقانون سالف الذكر بند ثانيا مسلسل ٣ (أ، ب) تكون المعاملة الضريبية للكحول كما يلي :
  - الكحول الاتيلي، النقي غير اخول مهما بلغت درجته الكحولية يوضع للضريبة ١٥ ج عن كل لتر صرف كضريبة جدول بالاضافة الى ١٣% من القيمة كضريبة قيمة مضافة "
  - الكحول الخول من اى درجة للوقود يخضع للضريبة " ١ ج عن كل لتر سائل كضريبة جدول بالاضافة الى ١٣% من القيمة كضريبة قيمة مضافة "
  - الكحول الخول للصناعة يخضع لضريبة القيمة المضافة بفتة ١٣% من القيمة .
  - علي ان يلزم المستورد والمنتج ببيان الجهات التي تم البيع لها أو كمية التصرف في الكميات المبعة وذلك خلال الخمسة عشر يوما التالية للشهر الذي تم فيه البيع .
  - برجاء التكرم بالعلم والاحاطة و اتخاذ اللازم نحو نشر ما تقدم على كافة المنافذ الجمركية اشراف سيادتكم وذلك توحيدا للمعاملة الضريبية
- وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تعبير الى : / / ٢٠١٦

مدير عام

الإدارة العامة لبحوث سلع الجودول

" محمد أحمد الخراشي "

وزارة المالية

مصلحة الجمارك

قطاع النظم والإجراءات الجمركية

الإدارة المركزية للتعريفات والقيمة والمتمشا

منشور تعريفات رقم (41) لسنة 2016

ت

الى السيد /

تحية طيبة وبعد...

الموضح عالية كتاب السيد الأستاذ / مدير عام الإدارة العامة لبحوث سلع الجودول - مصلحة الضرائب المصرية (قيمة مضافة) رقم 713 فى

2016/9/20 بشأن المعاملة الضريبية للكحول .  
رجاء التفضل بالإحاطة واتخاذ اللازم نحو إذاعته على الإدارات المختصة التابعة لسيادتكم لتنفيذ ما ورد به بكل دقة .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير ...

مدير عام

الإدارة العامة للتعريفات

سوزان فتح الله جواهر

مدير إدارة

بحوث الضرائب غير الجمركية

عفاف صلاح الدين شكري

( مادة ٥٦ )

في تطبيق أحكام المادة (٤٧) من القانون ، يكون للمصلحة حق التصرف في المضبوطات وأدوات التهريب ووسائل النقل التي يحكم بمصادرتها وفقاً للقواعد الآتية :

١ - تودع المضبوطات وأدوات التهريب ووسائل النقل المضبوطة وفقاً لأحكام القانون بمخازن تعد لهذا الغرض بالمصلحة وذلك بالنسبة للسلع المحلية ، وتوضع السلع المستوردة بمخازن المضبوطات بمصلحة الجمارك وذلك إلى أن يصدر حكم نهائي في الدعوى أو تؤدى لأي من المصلحتين نتيجة التصالح .

٢ - لا يجوز التصرف في المضبوطات وأدوات التهريب ووسائل النقل المشار إليها إلا بعد أيلولتها إلى المصلحة أو مصلحة الجمارك حسب نوع السلعة المضبوطة نتيجة التصالح أو صدور حكم نهائي بمصادرتها .

٣ - يكون التصرف في المضبوطات وأدوات التهريب ووسائل النقل المشار إليها بالبيع بقرار من رئيس المصلحة أو رئيس مصلحة الجمارك ، حسب الأحوال ، كل في حدود اختصاصه وفقاً لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ولائحته التنفيذية المشار إليهما .

وتباشر الهيئة العامة للخدمات الحكومية إجراءات البيع وفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن .

٤ - يجوز بناءً على أمر قضائي ، بقرار من رئيس المصلحة أو رئيس مصلحة الجمارك التصرف قبل صدور الحكم في المضبوطات وأدوات التهريب القابلة للتلف أو النقصان بطريق الممارسة وذلك في الحالات التي لا تختمل إجراء المزايدة ، وتودع حصيلة البيع أمامه إلى حين ثبوت أيلولتها نهائياً إلى الخزانة العامة .

٥ - تعدم بناءً على أمر قضائي ، بقرار من رئيس المصلحة أو رئيس مصلحة الجمارك كل في حدود اختصاصه السلع المحظور تداولها أو الضارة بالصحة العامة أو التي يخشى من طرحها للسلع على أمن وسلامة المواطن .

( مادة ٥٧ )

في تطبيق أحكام المادة (٤٨) من القانون ينقطع التقادم بالإخطار بعناصر ربط الضريبة أو بالتنبيه على المسجل بأدائها أو بالإحالة إلى لجان الطعن .

ويعد من أسباب قطع التقادم : المطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة ، والتنبيه ، والحجز ، والطلب الذي يتقدم به الدائن لقبول حقه في تفليسه أو في توزيع ، وأي عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى ، إذا أقر المدين بحق الدائن إقراراً صريحاً أو ضمناً .

( مادة ٥٨ )

تتبع القواعد التالية في تشكيل لجان الإسقاط المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (٥٠) من القانون :

تكون لكل منطقة تنفيذية لجنة إسقاط واحدة على الأقل .

تكون رئاسة كل لجنة لأحد العاملين بالمصلحة من درجة مدير عام على الأقل .

وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الأصوات .

( الفصل الثاني )

الرقابة

( مادة ٥٩ )

في تطبيق أحكام المادة (٥٢) من القانون ، تتم الرقابة المتعلقة بالضريبة وضريبة الجدول على أسس مستندية ودفترية ، وعند استخدام المسجل لأنظمة الحاسب الآلي يحق للمصلحة مراجعة واختبار هذه الأنظمة للتأكد من جودتها .

وفي حالة عدم توافر هذه الأسس فلرئيس المصلحة تحديد القواعد والضوابط اللازمة لأحكام الرقابة ، وبموجبها ، في بعض الحالات ، لاعتبارات خاصة تتعلق بتسعة السلعة ،

ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يراعى بالنسبة لسلع وخدمات الجدول المرافق للقانون

ما يأتي :

أولاً :

١ - لا يجوز إجراء عمليات تحويل الكحول النقي للوقود أو للصناعة إلا في مصانع إنتاجه أو في المناطق الجمركية إذا كان مستورداً.

ويشترط في جميع الأحوال أن يتم التحويل بحضور لجنة من المصلحة يصدر بتشكيلها قرار من المدير العام المختص .

وإذا كان تحويل الكحول لأغراض الصناعة يتم وفقاً لنظام صناعي خاص وجب الحصول على موافقة هيئة الرقابة الصناعية في كل حالة على حده .

٢ - بعد إتمام عملية التحويل سواء للوقود أو للصناعة تؤخذ عينة ثلاثية من الناتج ومن المواد الأخرى التي استعملت في التحويل وتختم الأوعية التي تم التحويل بداخلها ولا يفرج عن الكمية إلا بعد ورود نتيجة التحليل من المعمل بأنها محولة تحويلاً كافياً .

٣ - على أصحاب المصانع والمعامل الذين يسمح لهم بالحصول على كحول محول للصناعة إمساك دفاتر وسجلات مبين بها الكمية الواردة وكيفية التصرف فيها وتكون هذه الفواتير والسجلات خاضعة لإشراف المصلحة .

٤ - يقصد بالكحول المحول للصناعة ، الكحول المحول لاستخدامه في إحدى الصناعات الأساسية التي يصدر بتحديد قرار من رئيس المصلحة بعد الاتفاق مع رئيس هيئة الرقابة الصناعية وتحديد مواد ونسب التحويل في كل حالة .

ثانياً :

١ - تلتزم المصانع والمعامل التي تنتج نبيذ العنب الطازج وعصير العنب الذي أدلت

اختماره بإضافة الكحول والمشروبات الكحولية بإمساك سجلات لإثبات مراحل التصنيع المختلفة ( تخمير - تقطير - تكرير - كسر - تخفيف - تعبئة ) وإخطار المصلحة قبل عملية بأربع وعشرين ساعة على الأقل لتدب من يلزم لأعمال الرقابة بما في ذلك

وعلى صاحب الشأن فور انتهاء عملية التقطير وكذا عمليات التخمير (بالنسبة للأبذة) أن يحدد ميعاد التعبئة وتظل الكميات المنتجة حتى تتم التعبئة تحت الرقابة المباشرة للمصلحة .

ويقوم مندوب المصلحة بإثبات الكميات المعبأة ووضع العلامات المميزة (البندول) لإثبات مقدار الضريبة المستحقة وأخذ التعهد اللازم بأدائها وتثبيت كل الإجراءات في محضر يوقع عليه من مندوب المصلحة والمسجل أو من يفوضه قانوناً .

٢ - على صاحب الشأن إخطار المصلحة بعد تعبئة المشروبات الكحولية ، الداخلة في

صناعتها الكحول الإيثيلي النقي غير المحول مهما بلغت درجته الكحولية ، بأربع وعشرين ساعة ؛ لتدب من يلزم للاطلاع على السجلات المسجلة بمعرفة المسجلات المدون بها

كميات الكحول النقي المشتراه والتي تم كسرها وتعبئتها والاطلاع على فواتير الشراء وحضرم الكميات التي تم كسرها وتعبئتها على الفواتير وأخذ إقرار على صاحب الشأن بأن

الكحول النقي الذي تم كسره مسددة عنه الضريبة وضريبة الجدول المستحقة وأنه ليس ناتجاً من كحول آخر تم الحصول عليه بالتقطير بمعرفته أو من كحول محول للصناعة أو للوقود .

وتلصق علامة مميزة تعد لهذا الغرض على مسؤولية صاحب الشأن على المشروبات الواردة قرين المسلسلين رقمي (٣/ج ، ٣/د) من البند (ثانياً) من الجدول .

٣ - على صاحب الشأن ، فيما يختص بصناعة العطور والكولونيا ، إمساك سجلات لإثبات الكميات المشتراه من الكحول النقي المستخدم في صناعتها طبقاً للجدول المرافق

للقانون ، ويشتب في السجلات رقم الفاتورة وتاريخها .

مادة ٥٦/ثالثاً

يأبى عند نقل كمية من الكحول أو السوائل الكحولية أو الكحول المحول للوقود

مقدارها على خمسة لترات من الكحول الصرف ، سواء كانت تلك الكمية مستوردة من الخارج أو محلية ، من بلد إلى آخر الحصول على ترخيص بذلك من المصلحة ، ولا يصدر هذا الترخيص إلا بعد التحقق من أن الكمية خالصة الصفة